مقابلة | أجراها عامر محسن

جوزيف مسعد

- **مكاسب الشعوب التي أوصلت إليها ثورة أكتوبر تكاد تختفي**
- **أدت «الصيغة النيوليبرالية» إلى دحر مبادئ التضامن العالمي**
- **احتواء النشطاء السياسيين حولهم إلى موظفين في المنظمات غير الحكومية**

في الذكرى المئوية للثورة البلشفية والسياق العربي والعالمي اليوم، أجرت «الأخبار» حواراً مع الباحث الفلسطيني جوزيف مسعد. وهو أستاذ السياسة العربية المعاصرة وتاريخ الفكر في جامعة كولومبيا في نيويورك، وقد تناولت كتبه ومقالاته مواضيع مثل بناء الهوية الوطنية في الأردن، والمسألة الفلسطينية، والإسقاطات الغربية وتشكيلها لمسائل الجنسانية لدى العرب. وقد نشر كتابه الأخير «الإسلام في الليبرالية» عن دار جامعة شيكاغو عام 2015، وهو يناقش تكون الليبرالية الغربية المعاصرة وثقافتها، ودور «الإسلام» (كـ«آخر غير ليبرالي» بالنسبة الى الغرب) في هذه العملية

■ ما هو المعنى السياسي لاستذكار ثورة أكتوبر، ونحن في سياقٍ تاريخيٍّ مختلفٍ تماماً؟ ماذا تعني الثورة الشيوعيّة التي قامت في روسيا منذ قرن لنا كعربٍ اليوم؟

ـ أهم ما تقدمه الثورة الروسية هو الأمل بأن مقاومة الرأسمالية والاستبداد والغبن يمكنها أن تنتصر وأن تؤسس لمجتمع جديد يهدف إلى مأسسة العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتأسيس منظومة اجتماعية وثقافية جديدة. كان هذا الإنجاز مثالاً يحتذى به في العشرينيات التي ترعرعت خلالها الديموقراطية السوفياتية، رغم كل النقد الذي وجّه إليها في حينها ويوجّه إليها اليوم. وأهم هذه الإنجازات التي استمرت في الاتحاد السوفياتي لحين سقوطه هي الحقوق الاقتصادية الرئيسة التي قدمها: الحقّ في العمل، الحقّ في التعليم المجّاني، الحقّ في العناية الطبيّة والصحيّة المجانيّة، الحقّ في السكن، الحقّ في توّفر الحضانات المجّانيّة للأطفال، الحقّ في الثقافة عبر توفير الكتب والمسارح والعروض بأسعار زهيدة في متناول الجميع، وهي حقوق لا تزال معظم شعوب العالم محرومة منها، بمن فيها شعب الولايات المتحدة. لكن تجدر الملاحظة هنا هو أنه لولا الحركات الاشتراكية والشيوعية، لما حظي الكثير من شعوب الأرض حتى بالإجازة الأسبوعية وبتحديد ساعات العمل، ناهيك عن التعليم المجاني المحدود والعناية الصحية المحدودة، وهي مكاسب تضاءلت وضمرت منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وتكاد تختفي تماماً في معظم البلاد التي أجازتها استجابة لـ، أو خوفاً من، الثورة الشيوعية. فما قدمته الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية العربية من دعم في مجالَي التعليم والصحة لشعوبها، من نظام يساري كعبد الناصر أو أنظمة البعث، إلى أنظمة يمينية كنظام الملك حسين ونظام بورقيبة، بما فيها «الخطط الخمسية» للتنمية، كانت نتيجة رواج النموذج السوفياتي. وهذا بالضبط ما كانت عليه الحال في الولايات المتحدة التي كانت ترزح تحت حكم الفصل العنصري حتى السبعينيات. فقد نجحت نساء الولايات المتحدة في الحصول على حق الاقتراع نتيجة الثورة الروسية وتحريرها للمرأة السوفياتية، كما أن تحوّل الدولة الأميركية تحت حكم روزفلت إلى دولة رفاه اجتماعي في الثلاثينيات والأربعينيات وما بعد كان لدرء الخطر الشيوعي في زمن كان فيه نصف مليون أميركي أعضاء في الحزب الشيوعي. أما إنهاء نظام الفصل العنصري الذي بدأ تفكيكه في عام 1954، عبر إنهاء الفصل العرقي في المدارس الأميركية في قضية «براون ضد المجلس التعليمي»، فقد كان توقيته مركزياً من أجل تسويق الولايات المتحدة كدولة غير عنصرية ونموذج للعالم الثالث، الذي كان يحرز استقلاله في تلك الفترة من الاستعمار والعنصرية الأوروبيين، وكي تثنيه الولايات المتحدة عن التحالف مع الاتحاد السوفياتي؛ بما معناه أن معظم التغييرات التقدمية التي حصل عليها الشعب الأميركي منذ العشرينيات حتى السبعينيات، والتي حصل عليها الشعب العربي في كثير من بلدانه كانت بفضل الثورة الروسية، وقد بدأ كل هؤلاء بخسارة معظم هذه المكاسب منذ تقهقر السوفيات في الثمانينيات وسقوطهم. ولا يعني هذا أن الثمن الذي دفعته الشعوب السوفياتية للحصول على هذه الحقوق لم يكن باهظاً، لكنه يعني أن الثمن الذي تدفعه منذ أن خسرت هذه الحقوق في عام 1991، عندما تم إفقارها في أغلبيتها، يفوق ذلك بأضعاف.

■ انبثقت عن نظام ثورة أكتوبر أيديولوجيا مضادّة تحمل، مثل الليبرالية، ادّعاءات كونيّة، وتزعم تقديم مشروعٍ بديلٍ يقدّم حلّاً لكامل البشريّة بلا تفريقٍ بين القوميّة والعرق. لا نجد اليوم، مقابلَ الرأسمالية الليبرالية، حركات بهذه الصّفات، فهل وجودها ضرورةٌ لتغيير النّظام القائم، أم أنّنا سنشهد في وجه العولمة، كما يتنبّأ البعض، تشظّياً مستمرّاً للهويات وانكفاءً انعزالياً داخل الحدود القومية في الغرب وفي الشرق؟

لم تهدف الحرب الشعواء التي شنتها القوى الرأسمالية على الدول الاشتراكية والدول المناهضة للإمبريالية على مدار القرن العشرين، والتي انتصرت فيها أخيراً في الصيغة النيوليبرالية، التي جرى التأسيس لها في السبعينيات والتي امتدت عالمياً منذ الثمانينيات، إلى دثر التهديد الاقتصادي للمبادئ الاشتراكية فحسب، بل أيضاً إلى دحر مبادئ التضامن العالمي ضد عدو مشترك. فإذا كان مبدأ شيوعيي الاتحاد السوفياتي إبان الحرب العالمية الأولى التي انسحبوا منها فور انتصار الثورة هو أنه لا يوجد وطن لرأس المال، وأنه بالتالي ذلك ما يجب أن ينطبق على الطبقة العاملة التي يُطلب منها أن تحارب في حروب تدرّ أرباحاً على الطبقة الرأسمالية فحسب، وإذا كانت حركة عدم الانحياز وحركة المؤتمر الآسيوي ـ الأفريقي التي انبثقت عن مؤتمر باندونغ نادت بوحدة دول الجنوب ضد مضطهديها من دول الشمال، كما نادى الوحدويون العرب بتوحيد الدول العربية، فقد وصلنا اليوم، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إلى وحدة مختلفة، ألا وهي وحدة الأيديولوجيا الليبرالية السياسية التي تعتنقها الطبقة النافذة من مثقفي العالم الثالث، محاكية ليبراليّي أوروبا والولايات المتحدة، وعقيدة النيوليبرالية التي اعتنقتها أو أجبرت على اعتناقها دول العالم أجمع منذ الثمانينيات وباطراد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، باستثناء كوريا الشمالية وبعض الأنظمة المقاومة للنيوليبرالية في أميركا اللاتينية التي لا تزال تتآمر عليها الولايات المتحدة حتى يومنا هذا من خلال محاولات انقلابية وعقوبات اقتصادية ودعم المتمردين المحليين المتحالفين معها مالياً وإعلامياً.

بالطبع، كان وجود هذه الحركات قد حدّ من التوسع الإمبريالي اقتصادياً ومن التوسع الليبرالي أيديولوجيّاً وفكريّاً، واندحارها أدى إلى توسع الاثنين على نحو غير مسبوق كما نشهد اليوم. ما نتج من ذلك هو استجابة للمنظومة الليبرالية والنيوليبرالية التي تتبنى الحقوق الهوياتية وتُقصي الحقوق الاقتصادية، حيث إن الأولى يتم استغلالها للتسويق الرأسمالي بإنشاء أسواق وبضائع تستهدف القوة الشرائية لحَمَلَة هذه الهويات الناشئة والعابرة للأوطان، وأيديولوجياً لتدلّ على إنسانية الليبرالية التي تدافع عن الأفراد وهوياتهم. وهذا هو بالتحديد دور المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن هويات عالمية تضفي عليها طابعاً محلياً هي من يسوق لها أصلاً، وفي بعض الأحيان هي من يخترعها، بحسب أجندات إمبريالية يتم التخطيط لها في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وحلّت هذه المنظمات محل المجتمع المدني المحلي الذي كان النشطاء السياسيون في السابق جزءاً منه واحتوت الكثير منهم برواتب عالية أدت إلى تسريح العمل والنشاط السياسي القائم ونقل أي نشاط سياسي جديد إلى بوتقة هذه المنظمات التي تتبع استراتيجيات من يموّلها من الخارج. وبالتالي استبدل المنهج التنموي الاشتراكي المناوئ للرأسمالية بالقوى المحلية المتعاونة مع الإمبريالية، ولا سيما البورجوازية الكمبرادورية والمثقفين المستفيدين منها. وهكذا عندما يتم التدخل الإمبريالي على أي صعيد في بلاد العالم الثالث، تُقدّم الحجة بأن المجتمع المدني المحلي، الذي هو صنيعة الإمبريالية، هو من طالب به. أما العدالة الاقتصادية والاجتماعية فيعاد تأطيرهما من هذا المنظور الليبرالي عبر ما يسمى منابر «الحقيقة والمصالحة» كما حصل مثلاً في جنوب أفريقيا، وكما يطالب «محبو السلام» بأن يحصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو بين القوى السياسية المتناكفة في مصر وتونس واليمن وسوريا، إلخ. وهنا يصبح الحقل الثقافي (ولا سيما الفن، بما فيه الرسم، والموسيقى، والسينما، والأدب) من أهم ما يسوّق عالمياً إن ثبت أنه يتبع المبادئ الثقافية والفنية الغربية – النسوية البورجوازية البيضاء أميركية الصنع، حقوق المثليين كحاملين لهوية حدّدها لهم مثليون بيض أميركيون وغرب أوروبيون (ويسعون بمعية الأخيرين إلى تحرير غيرهم ممن يصفونهم بالمقموعين جنسيّاً، حتى لو رفض الأخيرون هوياتهم وزعمهم التحريري)، والنضال من أجل الحق السياسي بالتعبير عن الذات (ولكن ليس الحق بإعادة توزيع الثروات)، أو المطالبة بالديموقراطية السياسية (وعدم المطالبة بالديموقراطية الاقتصادية). وهنا نرى كيف يعمل القائمون الغربيون على تسويق الفن بتحديد ما يمكن اعتباره فناً مصرياً أو فلسطينياً أو هندياً يستحق التسويق عالمياً، أو أدباً أو سينما جزائرية أو سورية تستحق أن تدخل سوق الثقافة العالمية، وتذكرة الدخول هي الوحدة الأيديولوجية الليبرالية التي يتبعها هؤلاء، بغض النظر عن استشراقها وعنصريتها في تصويرها للعالم غير الأبيض. وهنا يتم دخول هذا الفن والأدب

أهم ما تقدمه الثورة الروسية هو الأمل بأن مقاومة الرأسمالية والاستبداد والغبن يمكنها أن تنتصر